الواحد، وتصاريفه المختلفة، فإذا تعددت معاني مشتق آخر من الجذر نفسه، ذكره في موضع آخر خاص به، كما فعل في لفظ الرجل:

«الرجل: رجل الإنسان، ورجل كل شيء.

والرجل: القطيع من الجراد العظيم.

ويقال: كان ذلك على رجل فلان أي في زمانه» (١).

ثم ذكر في موضعٍ آخر:

«الرجلة: البقلة الحمقاء لأنها لا تنبت إلاّ في مسيل.

والرجلة: القطعة من الأرض كهيئة الوادي يَدِقُّ أحد رأسيها عن الآخر.

والرجلة: القطعة المتحركة من الجراد الطائر.

والرجلة: قرحة تكون بالرجل، ويقال لها الساقة أيضًا» (٢).

فكأن أبا عبيد كان ينطلق ـ في اختياره وتقسيمه ـ من تعريف ثابت لما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى، ولم يكد يحيد عنه أبدًا (٣)، رغم أنه لم يذكره في تقديمه أو في وصفه لعمله بالكتاب.

وكان أبو عبيد مقلا في الاستشهاد للوجوه بالسياقات التي ترد فيها الألفاظ، غير أنه يذكر أحيانًا تعبيرات تُساق فيها الألفاظ داخل تراكيب غير تراكيبها المألوفة، ويعتبر أن هذا من المعاني المختلفة لها، وهو ما يدل على عناية أولاها لسياق اللفظ ودوره في تكوين معناه، كما في لفظ «رجل» السابق ذكره، حين يقول «كان ذلك على رجل فلان».

ولا يتبع أبوعبيد ترتيبًا هجائيا أو موضوعيا في ذكر الألفاظ، وإنما يذكرها تباعًا كيفما تواردت على ذهنه فأولى مواد الكتاب: مادة البيظ ثم الكُتُوم.

ويشي اختيار أبي عبيد لاسم الكتاب بفهمه الخاص لظاهرة الاتفاق في اللفظ مع الاختلاف في المعنى فالجنس: «الضرب من كل شيء، وهو من الناس ومن الطير ومن حدود النحو والعروض والأشياء جملة، قال ابن سيدة: وهذا على موضوع عبارات أهل اللغة، وله تحديد» (٤).

---

(١) المرجع السابق: ص٩٠. (٢) المرجع نفسه ص٧٠.

(٣) إلاّ في مادتي الخلة والمجمع، انظر: ص١٠، ١١ من الكتاب.

(٤) ابن منظور، لسان العرب ج١، مادة (جنس).